إهداء،

إلى رفيقة الدرب

أمي

عزف منفرد على تجليات الحلم القومي المستحيل والثورة غير المكتملة

يوسف القعيد

قابلت الشاب عمر ثروت في مكتب الأستاذ محمد حسنين هيكل. كان ذاهبًا إليه يحمل مخطوطة كتابه الأول. وقد استغربت ودُهشت لأن يفكر أحد الشباب أن يبدأ في تأسيس علاقة بالقارئ من خلال كتاب. فقد سعينا لتأسيس هذه العلاقة عبر مقالات نشرناها هنا وهناك. ثم جاء حلم تجميعها في كتاب بعد ذلك.

لكن ما كان يصلح طريقًا لنا. وما كان يشكل اختيارًا لجيلنا. ربما لا يرسم أحلام الأجيال التي جاءت بعدنا. فكل جيل في تاريخ هذا البلد- وبلدان العالم كلها- يأتي معه بأحلامه وأمانيه وشكل التعبير عنها واختيار الطريق الذي يسلكه الشاب. أعرف الفوارق الفردية. ولكل شاب طريقه. ومن الصعب القول إن لجيل من الشباب طريقًا واحدًا.

عن نفسي أؤمن بالشباب بلا حدود. منذ عام ١٩٦٨، العام الذي دخل التاريخ باعتباره عام الشباب. وأذكر حتى الآن مانشيتات الصحف الكثيرة، مصرية وعربية وربما عالمية التي اتفقت- ونادرًا ما تتفق- على أن شباب ١٩٦٨ هز العالم. وأن العالم بعد ١٩٦٨ لم يعد هو العالم قبلها. والفضل الجوهري لما قام به الشباب.

كان مخطوط الكتاب الذي يحمله عمر ثروت؛ وهو شاب لم يقترب من الثلاثين من العمر؛ يدور حول موضوع عجوز وعويص وعميق، ويحتاج لإعمال فكر وخبرة طويلة ربما لم تتوافر لشاب مثله. كان الكتاب عن الحلم القومي العربي. عن تجلياته، عما يمكن أن يفعله لنا وبنا. عن طريقة استعادته مرة أخرى لأنه لا مفر أمام عرب اليوم من العودة لذلك الحلم، حتى لو كانت العودة مستحيلة. وإن كان الشاب- للحقيقة والإنصاف- يقرن الحلم العربي المستحيل بالثورة التي ما إن نقترب منها حتى نبتعد عنها، ولا نستطيع أن نجعل منها طاقة مستمرة ودائمة لتغيير الحياة إلى الأفضل.

ومثل كل الشباب كان متحمسًا بلا حدود لحلمه القومي. رغم أنه لم يعش تجلياته في أرض الواقع. ربما استمع إليها من أمه وجدته. وتلمَّسها من كبار السن الذين عاصرهم. قلت لنفسي إنها نعمة الخيال الإنساني التي

تمكن شابًا من أن يعيش أياما لم يعشها في أرض الواقع. وأن يعاصر أحداثًا لم يكتب له معاصرتها. فالذاكرة البشرية عجيبة. والخيال الإنساني يمكنك أن تحيا ما لم تعشه في أرض الواقع.

هذا كتاب عمر ثروت. وهو المسؤول عن كل ما فيه. وكلمتي أقرب للتحية. أكتبها على سبيل التقديم والترحيب بشاب يجرِّب الكتابة. وإن كنت أختلف معه على طول الخط حول التعلق بأوهام الحلم العربي القومي، الذي ابتعدنا عنه كثيرًا. وكلما هل علينا صباح جديد وجاءت ليلة مغايرة، حتى اكتشفنا أن ما يفصلنا عن هذا الحلم سبع صحارٍ وسبعة بحارٍ وسبع سماوات. ثم إن موقفنا من الثورات يحتاج إعادة نظر كاملة. لدينا القدرة على أن نبدأ الخطوة الأولى. لكن تتفرق بنا السبل بعد أن تنجح الهبة الأولى. ولا نستطيع أن نجني ثمار ما حلمنا به وسعينا إليه.

لكن ما لا يدرك كله لا يترك كله.

فلنترك للشاب أن يحلم. ولنقنع نحن بخيبات الأمل التي تحاصرنا في كل مكان. ربما يأتي الأمل الحقيقي مما يفكر فيه الشباب ويحلم به الشباب. فهؤلاء الشباب هم كما قال لنا خالد الذكر جمال عبد الناصر:

– نصف الحاضر وكل المستقبل

مرحبًا بما يكتبه نصف الحاضر الذي نعيشه. على أمل أن يكون كل المستقبل الذي نحلم به ونتمناه.

يوسف القعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

لا أدعي لنفسي شرف أن أكون كاتبًا وهذا لسببين، أولهما أن لقب الكاتب هو لقب تكريمي، يُكرَم به من له تاريخ من العطاء– الإيجابي– في مجال الكتابة عبر إسهامه البنَّاء في الحياة الفكرية والثقافية لمجتمعه، فليس كل من أمسك بقلم وكتب يعد كاتبًا، ثانيهما وهو الأهم يكون اختلاف المقصد، فلست إلا رجلا له هدف يتمثل في الثورة الشاملة التي تبدل اتجاه سير التاريخ، بوحدة الأمة العربية وبعث حضارتها «العربية الإسلامية»، فتتغير موازين القوى في العالم، وتعبر الأمة العربية إلى المستقبل كي تنحو بالإنسانية منحًى أكثر عدلا.

إذًا فهي معركة ثورية، إنها معركة المائة عام، بل وأمّ المعارك كلها، وحسمها مرهون بمصر العربية، في وعيها أولا ثم في إرادتها، وقدرتها على الفعل والتأثير، بتاريخها وموقعها، بثقل شعبها وقوتها الكامنة، فالثورة فيها وبها ومنها، فالمعركة تبدأ في مصر دون سواها، وبها النصر في كل شبر من الوطن العربي.

وجنود المعركة هم أحرار الأمة العربية، وفي المقدمة جنود من طراز خاص، يسخرون أنفسهم في خدمة الثورة، حياتهم وسيلتها، دماؤهم وقودها، أرواحهم شهيقها وزفيرها، لأنهم يدركون دقة الظرف التاريخي الراهن بل وخطورته الوجود العربي وتهديده لمستقبل أولادنا وأحفادنا، جنود يدركون أن تحرير الأرض شرف، وأن الإمساك بزمام المستقبل حرية، فهم سيسألون من الله تعالى عما قدمت أياديهم، فعيون أجدادنا صانعي المجد ناظرة إليهم، فإما أن يصنعوا مجدهم بحسم معركة الوجود العربي، وإما أن يخرجوا والأمة من التاريخ.

وهذه الطليعة هي التنظيم القومي الذي سيكون قلب الثورة، محركها وضابط إيقاعها، فالتنظيم القومي هو غاية هذا البيان، حيث إن البيان القومي ليس طلقة في الهواء أو تفريغًا لطاقات مكبوتة والسلام، بل هو طرح يهدف إلى أن يتمثل في بشر كي يحولوه إلى واقع على الأرض.

إن فكرة هذا البيان لم تأت من فراغ، ولا هي من خارج سياق حركة التاريخ بل هي مخاض معايشة للواقع العربي والواقع المصري والعلاقة المتشابكة فيما بينهما، فهذا الواقع استدعى البحث والتعمق والتدبر في الشأن العام، في سبيل إيجاد صيغة ملائمة لنا كعرب، ضمن سياقنا الحضاري «العربي الإسلامي»، كي نقتحم المستقبل وزمامه في أيدينا.

وعلى أساس أن بداية المعركة الثورية في مصر العربية، إذًا فواقع الظرف التاريخي الراهن هو إطار الحركة ومحدد لأبعاد انطلاقتها، وهذا الظرف- مرحلة ما بعد الـ٣٠ من يونيو ٢٠١٣م- يمثل آخر مناورة للنظام الاجتماعي السياسي القائم (Sociopolitical order)، كي يستمر كما هو في جوهره ويتفادى الثورة الاجتماعية (التغيير الاجتماعي الجذري)، فهذا النظام- الذي دشن بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م- قد استوعب عدة صدمات، كانت أولاها في يناير من عام ١٩٧٧م، إلى أن وصل على شفا الانهيار التام، فمجتمعه السياسي مفلس، وأدواته لم تعد قادرة على استيعاب التناقضات الاجتماعية الحادة ومشكلاتها العميقة، كما أن مؤسساته أصبحت عبئًا ثقيلا عليه، وأقصى ما في قدرة هذا النظام الاجتماعي السياسي على فعله هو زحزحة حافة الانهيار بضعة أمتار إلى الأمام، عبر تغيير في الوجوه أو في خطاب معسول أو تعديل ظاهري في الأداء العام، لكن في حدود أبعاد نفس النظام الاجتماعي السياسي القائم، فهو نظام يحد من مدى إصلاحه، ويضيق أفق ازدهاره، ويقلل من فرص استمراريته بل يهدد إمكانية بقائه، والحل يكون في هدمه من أساسه، حيث إنه لا جدوى من إصلاحه.

وهذا النظام الاجتماعي السياسي لا نثق في إمكانية استمراره طويلا، بل على يقين في حتمية انهياره التام والذي سيصاحبه تساؤل سيدوي كالرعد في الأذهان، وهو «ماذا بعد؟»

ومن هنا فالمسؤولية الوطنية/القومية تستدعي أولا بناء وإعداد البديل، المتمثل في التنظيم القومي صاحب الرؤية الواضحة والمقاصد المحددة، التنظيم القادر على الحركة والفعل، حتى يكون على أعلى قدر من الاستعداد لانتزاع الحاضر من بئر الفلس وإنقاذ المستقبل من هاوية العدم، باستيعاب صدمة الانهيار الحتمي للنظام الاجتماعي السياسي القائم، والبيان القومي هذا هو نقطة الانطلاق.

وبالتركيز على مصر العربية، نرى أنه قد لا يتناغم فكر البيان القومي مع الفكر السياسي المهيمن على الساحة السياسية فيها، فالفكر السياسي المطروح ينبع من رافدين رئيسيين، يمثلان طرفي نقيض، وقد أصبحا الأعلى صوتًا والأكثر تأثيرًا، لا يوجد ما هو مشترك فيما بينهما إلا في طابعهما العام، وهو طابع التقليد الأعمى لنماذج افتراضية، سواء كان تقليدًا للغرب من ناحية، أو تقليدًا لمن سبقونا من السلف من الناحية الأخرى، وكلاهما نابع من جمود فكري سياسي من جهة، وضعف في الرؤية والتصور للمستقبل من الجهة الأخرى، وكلاهما وجهان لنفس عملة الإفلاس التي تمهد الطريق لدخول القوى الراغبة في السيطرة كي تبسط هيمنتها على مستقبلنا، حيث إنه ليس من

المنطق السعي لصب المجتمع في القالب الغربي وتحويلنا إلى هامش حضاري له، ولا من العقل السعي لصب المجتمع في قالب مجتمع أجداد أجدادنا وإلقاؤنا في غياهب الخروج من التاريخ، وبالرغم من أن هناك تفاوتًا على صعيد النفوذ والتأثير فيما بين هذين الرافدين، إلا أنهما يظلان القوى الرئيسية للحراك السياسي في مصر العربية، يغذي كل منهما وجود الآخر، فكل طرف يبعد الطرف الآخر بقوة التنافر، فينجذب هذا الطرف نحو بريق الحضارة الغربية، وينجذب ذاك الطرف نحو مجد الأجداد، وتستمر دائرة الإفلاس المفرغة في الاتساع.

وأصبح على المجتمع «العربي المصري» أن يختار بين اتجاهين وافدين من روافد غير أصيلة، كل منهما أحلاه مر، فاتجاه يفرض التناول الظلامي للدين وإلا استُبيح المجتمع في دينه وعرضه- بل وفي وجوده- بكونه مجتمعًا جاهليًا كافرًا ضد الله تعالى ودينه الحنيف، دون إيضاح كيف يمكن للزمن أن يمضي قدمًا للأمام في حين أن المجتمع يتشكل على قالب مجتمع الأجداد؟ وبالتالي كيف يمكن لمجتمع قادر على الإمساك بزمام المستقبل ويسير عكس اتجاه حركة التاريخ في نفس الوقت؟

أما الاتجاه الثاني فهو التغريب، وإلا اتهم المجتمع بالتخلف والظلامية؛ كونه ضد التقدم والحداثة- بل وضد التمدن ذاته- دون تعريف واضح لمسألة التقدم نحو ماذا؟ ودون تقديم أي إجابة شافية عن هل الإمبريالية واستباحة شعوب الدنيا تقدمٌ؟ هل احتكار أقلية للثروة تقدمٌ؟ وهل تفكك الأسرة تقدمٌ؟ ثم هل في انتشار العنف والعنصرية والمخدرات والإباحية وارتفاع معدلات الجرائم تقدمٌ؟ أليست هذه كلها من أعراض التقدم الغربي؟ ما المعايير التي على أساسها نقرر ما يمكن محاكاته ورفضه؟ هل توجد هذه المعايير أصلا لدى دعاة التغريب؟

فيشعر المرء كأنه محرم علينا أن نصيغ مفهومنا للتطور والتقدم، بأن نتبع مسارنا للتحديث ذي الأصالة، الذي يضرب بجذوره في تراثنا وينقي كل ما هو وافد من شوائبه التي لا تلائمنا، كي يعبر تقدمنا عن مزاج عصرنا، ومن معايشة واقعنا تولد إرادتنا لبناء مستقبلنا، واتساق هذا المستقبل مع حضارتنا «العربية الإسلامية»، وبهذا يكون تطورنا تقدُّمًا بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فإعادة الحيوية للغة العربية الفصحى تقدم، كما أن صناعة الطائرات النفاثة تقدم، وإبداعنا الثقافي الذي يعبر عن شخصيتنا الحضارية تقدم، بالضبط كما أن العلاج بالخلايا الجذعية تقدم، وهكذا فكلها ألوان التقدم تكمل بعضها البعض، حتى نتقدم حقًا.

ولا يقتصر الأمر عند التقليد فقط، بل زاد خطورة بالمساس بالهوية والانتماء، فقد تم الترويج لبعض الدعاوى على طول الأمة العربية وعرضها، سواء بترسيخ الوطنية القُطرية الانعزالية أو بغرس الهوية الطائفية أو إبراز الهوية القبلية والعشائرية أو بإثارة النعرات المذهبية، ولم تسلم مصر- وهي وتد الأمة العربية- من هذه الدعاوى التي تمس الانتماء القومي العربي لشعب مصر، وهذا بدوره ينعكس على الاتجاه الذاتي والوجهة الجيوسياسية لمصر العربية، وتلقى هذه الدعاوى استجابة من قبل شرائح اجتماعية هامة، وأهمها تحديدًا أجيال الشباب الناشئة التي لديها أزمة هوية ضاربة في العمق، والتي تؤثر سلبًا وبشكل خطير على أي محاولة لبناء المستقبل.

فهناك من يدعو إلى اتخاذ قبلة الشمال عبر البحر المتوسط نحو أوروبا والغرب، ثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا بل وحتى حضاريًا.

كما أن هناك من يشكك بالانتماء الحضاري «العربي الإسلامي» والقومي العربي لمصر، على الرغم من الإشعاع الحي للحضارة «العربية الإسلامية» التي ينبض قلبها به، وينادي هؤلاء المشككون في انتماء مصر الحضاري إلى انتمائها للحضارة الفرعونية- غير الحية التي لم يبق منها سوى التراث الذي أثقل شخصية الحضارة «العربية الإسلامية»- في محاولة منهم لإيجاد المبرر لعزل مصر داخل حدودها وقطع صلتها بما حولها، على أساس أن الانتماء الحضاري الفرعوني يجعل انتماء مصر القومي مصريًا خالصًا.

فكل ما سبق يشكل ضغطًا قاسيًا على الكتلة الوسطية الأصيلة التي تمثل أغلبية الشعب «العربي المصري»، الضغط بخطاب ديني يعكس تأويلا معينًا للدين يختلف عن التناول الأصيل الذي يعبر عن شخصية هذا الشعب، والضغط بخطاب سياسي اجتماعي «نخبوي» لا يعبر عن حقيقة تطلعاته- بل يخدم نخبة اجتماعية على حساب تآكل الطبقة الوسطى وإفقار الكتل الشعبية، والضغط بطقوس اجتماعية وافدة لا تعبر عن المجتمع «العربي المصري»، والضغط بإنتاج ثقافي يمس الوجدان «العربي المصري» بسوء ويضعف من تأثير قوته الناعمة، وغيرها من الضغوط التي ستضطر الكتل الجماهيرية الأصيلة- وفي قلبها الطبقة الوسطى- لفرز قوى وطنية/قومية منظمة، حادة المزاج، تمسك بالدرع والسيف بعزيمة وقوة لفرض إرادتها، والحفاظ على خصائص شخصيتها، ونفض كل ما هو غريب عن كاهلها، والإمساك بزمام مستقبلها بقبضة من حديد، قد يسمونها فاشية أو ديكتاتورية أو شمولية، أو حتى نازية، فكلها أسماء ومسميات، لكن المضمون الغاضب واحد.

وهناك من يخلط ما بين القومية العربية- كمبدأ سياسي اجتماعي- وبين النظام الناصري كنظام أمن بالقومية العربية، باختزال القومية العربية في التجربة الناصرية، ويربطون إخفاقات التجربة الناصرية- غافلين عن أي إنجازات لها- بفشل مبدأ القومية العربية من الأساس، وهذا الخلط ليس إلا ضعفًا في التقييم، فالفارق هائل ما بين المبادئ النظرية ومحاولة التطبيق العملي لها، فالتجربة- أي تجربة- هي تطبيق عملي يقوم به بشر، وهم بطبيعتهم معرضون للخطأ، ودور من يأتي من بعدهم هو أخذ العبر من تجربتهم ومحاولة تفادي الأخطاء السابقة التي وقعوا في براثنها، وليس الهدم الشامل لكل ما سبق.

ولا يخفى على أي متابع الأسلوب الخبيث لهدم مبدأ القومية العربية، وهو نفس الأسلوب الذي اتُّبع مع ألمانيا ما بعد الحقبة النازية، ففي عملية محو مبادئ النازية من وجدان الشعب الألماني والمسماة (De-nazification) تم التركيز على الجرائم الرهيبة التي حدثت في هذه الحقبة حتى تكون فزاعة للشعب الألماني، ليجد أنه حينما يحاول اكتشاف ذاته بالنظر إلى تاريخه الزاخر الممتد، لا يرى إلا هذا السد المنيع (جرائم الحقبة النازية)، وبالتالي يعاود النظر إلى الأمام مسرعًا فزعًا من الماضي المخيف (دمار ألمانيا النازية) وخجلا من ممارساته في هذا الماضي (جرائم الحكم النازي)، وبالمثل هناك من يركز بعمق على نكسة يونيو ١٩٦٧م لهدم مبدأ القومية العربية ذاته، عبر كونها الفزاعة التي تخيفنا كلما حاولنا السير في درب آبائنا وأجدادنا في مقاومة السيطرة على مقدراتنا وتحدي هذه القوى المتحكمة على مستقبلنا، ليذكرنا أعوانهم- بل خُدامهم- في الداخل أن أي محاولة للتحدي ستكون نتيجتها هذه الفاجعة التي مازلنا نعاني من آثارها حتى اليوم، وكأننا أمة تعاني الكُساح لا قِبل لها بمواجهة التحديات، وكي نصطدم بالسد التاريخي (نكسة يونيو ١٩٦٧م) والمنقوش على جدرانه كل هذه الصور المخيفة التي من شأنها إخافتنا من النظر لما وراءه من تراث فكري وفلسفي، وتاريخ طويل من المجد والتحدي لأمة عربية شامخة.

كل ما سبق ولد الدافع للرغبة العارمة في اصلاح حال الواقع، وإن كانت حجم مشكلات هذا الواقع وتناقضاته لا تقبل الإصلاح، إذًا فهي الثورة، التي تغير الواقع من جذوره، لكن الثورة بناء وإعداد في ذاتها قبل أن تكون وسيلة بناء المجتمع والدولة، فالثورة ليست عملا عبثيًا بل عمل في غاية الخطورة، فإننا نرى أن الحرب والثورة هما قمة الإبداع في العمل العام، فهامش من الخطأ غير مسموح به، ودرجة من الانحراف لا تجوز، لأن المجتمع والدولة اللذين قامت في سبيلهما الحرب أو الثورة من الوارد أن تعصف التحديات بوجودهما أصلا، وبالتالي فلا يمكن أن يكون هناك تحرك

ثوري بشكل عشوائي أو انفعالي دون فلسفة نظرية تمثل مقصدًا نهائيًا واضحًا، وتحمل في طياتها إطارًا عامًا للرؤية التي تقوم هذه الثورة على أساسها، وإلا كانت ثورة من أجل الثورة فتكون بذلك ثورة عمياء فاقدة الاتجاه والهدف والمعنى، وبالتالي تُبدد الطاقات وتُنهك القوى بدلا من أن تشحذ الهمم وترص الصفوف، فالمرجعية الفكرية الراسخة هي نواة بناء التنظيم الحيوي المتماسك، كما هي الرحم التي تتمخض منها السياسات الثورية في مرحلة التطبيق، وهي أيضا– في ذات الوقت– معيار تحديد مستوى الكفاءة عند تحقيق أهداف هذه السياسات.

وهذا ما جعلنا ننفق– وبصدر رحب– كل هذا الوقت في كتابة البيان القومي، فبداية كتابته بدأت في مارس ٢٠٠٨م، وأخذت كل هذه السنوات، كي يكون نواة بناء التنظيم القومي الذي يعبر عن مضمونه، والذي بدوره سيستغرق بناؤه سنوات، كي يقوم هذا التنظيم بقيادة فعل الثورة وانتزاع الحاضر، ومنه إلى بناء دولة الثورة التي تقتحم المستقبل اقتحامًا، ألم نذكر أنها معركة المائة عام؟ ودون ذلك فهو مراهقة سياسية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فمستقبل الأمم ليس مجالا لعبث الصبية والمتصابين.

ونحن ندرك أن البيان القومي ليس عقيدة سياسية في حد ذاته، وإنما هو مجرد رافد من روافد القومية العربية بمفهومها الشامل كمبدأ سياسي اجتماعي، أو بمعنى آخر طرح للتعاطي مع القومية العربية في سبيل الانطلاق للمستقبل.

والكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم يحتوي على بابين، الباب الأول هو «البيان القومي العربي» بمبادئه السبعة، والباب الثاني باب «الفكر السياسي»، ثم أضفنا ملحق «في الثورة».

وهذا البيان القومي مكون من سبعة مبادئ كحزمة واحدة متكاملة، لا يجوز فصل أو تجزئة أي مبدأ منها وتقييمه منفردًا، حيث إنها تمثل نسيجًا واحدًا وكلها أجزاء من التصور العام لهذا البيان، أو بناء هندسي متكامل، أيُّ إزاحة أو هدم لجدار فيه سيؤدي لهدمه بالكامل، ومن ثم بعد عرض البيان القومي في الباب الأول من هذا الكتاب، أردنا في الباب الثاني القيام بمعالجة فكرية لمبادئه، ومضاهاتها بالمبادئ السياسية المطروحة على الساحة الفكرية العربية، كالليبرالية والعلمانية والإسلام السياسي وغيرها من المبادئ، وهذا في محاولة منا لمزيد من التعمق في توضيح رؤية هذا البيان، ويليهما ملحق «في الثورة» وهو بهدف التوسع في تناول «المبدأ الثاني» من «المبادئ السبعة» للبيان الذي هو مبدأ «الثورة».

نود توجيه شكر خاص للأديب والروائي الكبير الأستاذ «يوسف القعيد»، الذي لولاه لما خرج هذا الكتاب إلى النور، فشكر عميق له ككاتب أثرى وجداننا بأدبه، وشكر أعمق لإنسانيته وأخلاقه الكريمة لتشريفنا بتقديمه للكتاب.

قاموس البيان القومي:

الفارق الأساسي بين مصطلحات العلوم الطبيعية ومصطلحات العلوم الإنسانية يقع في ثبات الأولى ونسبية الثانية، فمثلا حين نتحدث عن الماء كمركب كيميائي (H_2O)، فهو محدد في تركيبه الذري (٢ ذرة هيدروجين + ذرة أوكسجين)، درجة غليان الماء عند ١٠٠ درجة مئوية وتحوله إلى حالة التجمد عند درجة الصفر المئوية، هكذا حال العلوم الطبيعية، قوانين ثابتة لا تختلف باختلاف المكان، فحين يذكر الماء كمركب كيميائي في اليابان أو في روسيا أو جنوب إفريقيا تكون له نفس القوانين والخصائص، فهي غير خاضعة للتأويل لأنها نابعة عن تجربة وملاحظة لمادة نتج عنهما استخلاص خصائص هذه المادة وقوانينها.

أما العلوم الإنسانية فأمرها يختلف، فهي تتعامل مع الإنسان بمنطق مغاير، فالإنسان كائن مركب وغاية في التعقيد، ومؤثرات الثقافة والتاريخ والدين والمجتمع والقيم والتركيب النفسي والفكري كلها عوامل تدخل في تكوين بنية الإدراك والتفسير لدى الإنسان، ومن ثم توجيه حركته والتأثير في سلوكه، ومن هنا يمكن استخلاص الفارق الجوهري في أن العلوم الإنسانية ليس لها قوانين مجردة، لكن تراكم التجارب وتماثل الأحداث هما إطار الفهم والاستيعاب للخطوط العامة في الاجتماع والسياسة والتاريخ، وعلى هذا الأساس فإن مصطلحات العلوم الإنسانية زئبقية مطاطة، تختلف في تأويلها طبقًا للمرجعية– السياسية، العقائدية، الثقافية، الاجتماعية، الفكرية– فالحرية (حرية الملكية أم الحرية ضد الاستغلال الاقتصادي أم الحرية السياسية) أو العدل (العدل في الثروة أم المساواة أمام القانون) أو الأمة (الأمة المصرية أم العربية أم الإسلامية) ليس لها تفسير واحد محدد أوحد، بل يختلف كل منها طبقا للبناء الإدراكي التفسيري الذي يولدها.

ومن هذا المنطلق، فأي دعوة خاصة بمجال السياسة والاجتماع لابد من شرح المقصود من وراء مصطلحاتها– وباستفاضة– من أجل تفادي أي تداخل لدى المتلقي للدعوة، حتى لا يقع في شراك زئبقية المعنى، خصوصًا لو كان الطرح مجدِّدًا في خطابه السياسي عن الأطروحات السائدة كحال البيان القومي.

الثورة الاجتماعية: هناك فارق ما بين الثورة الاجتماعية وبين الثورة بمفهومها العامي السائد، فحين يُذكر اسم الثورة تهيمن صورة الحشود الجماهيرية والتظاهرات، والمواجهات ما بين الأمن والمحتجين، والفوضى في الشوارع، وهلم جرا من تداعيات هذا المشهد من سقوط ضحايا ومصابين، والحرائق وتعطل مصالح الناس، مع انتشار الذعر والخوف، وإذا أخذنا في الاعتبار أن هذا المشهد بعيد أصلا عن مفهوم الثورة، فهو لا علاقة له من قريب أو بعيد بالثورة الاجتماعية، من حيث إنها تعني عملية التحول العميق في البناء الاجتماعي والتغيير الجذري في النظام الاجتماعي السياسي، وما ينتج عن هذه العملية من تغيير في التركيب الطبقي والثقافي والسياسي للمجتمع.

والثورة الاجتماعية تتحقق بالسياسات والتوجهات، التي تكون بمثابة العمليات الجراحية الباترة في جسد المجتمع والدولة، ولا تتحقق بالتظاهرات الاحتجاجية أو الفوضى أو الحرائق، وأكبر دليل على ذلك أن مصر من يناير ٢٠١١م قد مر عليها سنوات من الفوضى والسيولة الاحتجاجية وسقط العديد من الضحايا دون أن يتزحزح النظام الاجتماعي السياسي قيد أنملة أو يحدث أي تغيير في بنية المجتمع وتركيبه الطبقي أو الثقافي، ومن ثم بنية نظام الحكم وهيئة الدولة، ولهذا فعلى الرغم من عطف كلمة ثورة في «الثورة الاجتماعية» التي هي من دعائم البيان القومي، فالمعنى مختلف تمامًا عن المفهوم السائد للثورة، بالعكس فالفوضى وسقوط الدولة سيفتح المجال للقوى الاجتماعية– وشبكة المصالح الإقليمية/الدولية المرتبطة بها– المناهضة للثورة الاجتماعية لأن توظف أدواتها لضرب التغيير دون ضابط أو رقيب، أما وجود كيان للدولة قائم وبمؤسساته، سيحمي عملية التحول الاجتماعي بشرط تنظيم القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في الثورة الاجتماعية.

النظام الاجتماعي السياسي: وهو لا يُقصد به نظام الحكم (Regime) الذي يُعرف بـ«النظام السياسي»، بل هو النظام الاجتماعي بأثره وتأثيره على المجال السياسي (Sociopolitical order)، والنظام الاجتماعي يولد قواعد الحراك الاجتماعي وشكل قنوات الترقي الاجتماعي، كما يشكل نمط توزيع الثروة ويضع إطار البناء الإدراكي المعرفي الذي يحدد القيم والمفاهيم المجتمعية (كالفكر الديني والسياسي، مضمون الوجاهة الاجتماعية، العادات والأعراف إلخ....)، إذًا فالخلاصة هي أن النظام الاجتماعي السياسي هو مهندس البناء الاجتماعي ببنيتيه الطبقية والثقافية، بمعنى آخر هو الذي يبني المجتمع على الهيئة التي تعبر عنه.

والنظام الاجتماعي السياسي يرتكز على قوى اجتماعية تعمل كالدينامو المحرك له، كما تكون هي صاحبة المصلحة في وجوده، حيث إنه يؤمن مصالحها، وبالتالي حين ننظر للصورة الكاملة نرى أن النظام الاجتماعي السياسي يبني المجتمع الذي يقيم دولة تُحكم بنظام حكم يمثل مصالح القوى الاجتماعية المهيمنة على النظام الاجتماعي.

وبالنظر للنظام الاجتماعي السياسي القائم في مصر، والذي بدأ في توطيد أركانه بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، سنرى أن أهم ركن من أركانه هو امتلاك الأغنى ١٠٪ من المجتمع ثلاثة أرباع الثروة مقابل حصول ٩٠٪ من المجتمع على الربع المتبقي من الثروة، فهذه البنية الطبقية تحدد القوى الاجتماعية (الأغنى ١٠٪) صاحبة المصلحة في بقاء النظام دون مساس، والذي يجعل منها قوى حاكمة، من حيث امتلاكها الأدوات كافة (وسائل الإنتاج، الإعلام، الثروة) التي تتيح لها بسط نفوذها على الدولة والتأثير على نظام الحكم، وهو ما يجعل في المقابل باقي قوى المجتمع (الـ٩٠٪ التي تمثل الأغلبية) محكومة.

هذا من حيث البنية الطبقية، أما بخصوص البنية الثقافية للمجتمع، فتوظيف القوى الاجتماعية الحاكمة لأدوات النفوذ والهيمنة للإبقاء على النظام الاجتماعي السياسي، يجعلها تطوِّع البنية الثقافية بما يؤمن الإبقاء على نفس معادلة القوة، من حيث لي ذراع الخطاب الديني حتى لا يتصادم مع مصالح القوى الاجتماعية الحاكمة، وكذا الثقافة والتعليم وغيرها من الوسائل التي تُخضع العقل الجمعي للقوى المحكومة (الـ٩٠٪ من الأغلبية) حتى لا تتمرد على معادلة القوة القائمة، وهو ما ظهر جليًا في جولات الصراع السياسي لما بعد يناير ٢٠١١م، فكل المعارك كان تركيب كل فريق من الفرقاء على أساس قطع رأسي بطول المجتمع لقطاع منه- فكلها كانت معارك بينية لثلاثة تيارات (إسلام سياسي، عسكري، مدني) كلها تحت مظلة الرأسمالية النيوليبرالية- على الرغم من أن الثورة الاجتماعية الحقيقية تستدعي خطوط مواجهة أفقية بعرض المجتمع بين القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في استمرار الوجود القائم (الـ١٠٪ الحاكمة) وبين القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير الاجتماعي الجذري (الـ٩٠٪ المحكومة).

النخبة الاجتماعية: هي ما يمكن أن نطلق عليه الطبقة الحاكمة، وأقرب قول دارج لمعناها هو طبقة رجال الأعمال، على الرغم من كونه يفتقد الكثير من الدقة، لكن حقيقة الأمر هي أن النخبة الاجتماعية هي قمة الهرم الاجتماعي الحاكم، صاحبة النفوذ والسلطان على الدولة ونظام الحكم، ودينامو النظام الاجتماعي السياسي، ومحتكرة لثلاثة أرباع الثروة المصرية.

وتركيب النخبة الاجتماعية متجانس ومتعدد الأبعاد، من حيث تعدد ألوان النُخب المختلفة التي تشكل تركيب النخبة الاجتماعية، من نخب إعلامية وسياسية وعسكرية ورياضية ودينية وقضائية وفنية ونخب المال والأعمال إلخ.. وبهذا نكون قد ساهمنا في حل التداخل فيما بين النخبة الاجتماعية والنخبة السياسية أو «النخبة» كما هو شائع، فالنخبة السياسية هي أحد فصائل النخبة الاجتماعية ويجب أن يكون مصطلح «النخبة» يدل على النخبة الاجتماعية بشمولها وليس فصيلها السياسي فقط.

والدولة المصرية في هذه الحقبة التاريخية هي دولة نخبوية بامتياز (دولة النخبة الاجتماعية)، فهي دولة الـ١٠٪ الأغنى التي تؤمن مصالح الطبقة الحاكمة، فهذه الطبقة لها الأولوية، وهي طبقة فوق القانون بل هي القانون ذاته، لكن المسألة في إفساد الطبقة الحاكمة (النخبة الاجتماعية) للمجتمع، من حيث إن الطابع النخبوي التوريثي للنظام الاجتماعي الذي يضع التوريث كإحدى قواعد الحراك الاجتماعي بما يخنق شرايين الترقي الاجتماعي على أساس الكفاءة والعلم والأخلاق، أما القضية الخطيرة؛ هي في أن مصالح النخبة الاجتماعية موصولة بشبكة مصالح إقليمية/ دولية مرتبطة بالغرب، وهو ما يجعل منها جماعة وظيفية على أساس أن تأمين مصالحها يؤمن بالضرورة مصالح الغرب، الذي من المؤكد أن مصالحه تتعارض مع مصالح عموم جماهير مصر والأمة العربية.

دولة الوحدة العربية: هي غاية البيان القومي وسببه الوجودي، إنشاء دولة تمتد بالتوازي مع امتداد الأمة العربية وتكون مصر هي الإقليم العاصمة لها، لكن هل هذا مرداف للسعي لإنشاء إمبراطورية مصرية؟ خصوصًا مع تردد بعض الدعاوى المحدودة التي تنادي بالدفع في هذا الاتجاه، وفي ظل نفس الظرف التاريخي الذي تسعى كل من تركيا وإيران وإسرائيل بل وحتى إثيوبيا، لإنشاء امتدادات إمبراطورية لها على حساب الوطن العربي، تكون شبهات الإمبراطورية المصرية تحوم حول هدف دولة الوحدة العربية.

لكن المنطق العقلاني لابد أن تكون له الغلبة في نهاية الأمر، فلا يمكن لأي مصري أن يتوهم أن هناك مجالا لأن تقوم إمبراطورية مصرية في الوطن العربي- أو في المقابل أن انعزال مصر داخل حدودها قد يمثل خلاصها- فحقائق التاريخ والجغرافيا والظرف الإقليمي الحالي تؤكد أن مستقبل مصر مرتبط عضويًا بمستقبل الوطن العربي، مصالحها موصولة بمصالحه، وأمنها الوطني من أمنه القومي العربي، مصر الحرة القوية لن تكون إلا في سياق وطن عربي موحد وناهض، إذا كانت هذه هي الحقائق، فالحقيقة هي أن الوطنية المصرية الصحيحة ستفضي للقومية العربية.

فدولة الوحدة العربية إذا أردنا أن نصفها بالإمبراطورية فهي إمبراطورية عربية، حتى إن كانت عاصمتها مصر فهي عربية، تحفظ الوجود العربي من أن يلحق بالإمبراطورية الفارسية أو التركية، وتصون استقلال الوطن العربي من الخضوع والتبعية لأي قوى عالمية، فدولة الوحدة العربية هي المجال الوحيد لأي مواطن عربي كي ينتمي لدولة حرة مستقلة بها مقومات النهضة المستقلة، مصر تقود بالموقع وبالثقل التاريخي، إنما المضمون قومي عربي لا غير، فهذه هي الصيغة الوحيدة لعبور الكيان العربي الموحد على جسر المستقبل، لا تسلط لإقليم على آخر، أو تمييز عربي على عربي، الكل سواسية في دولة الوحدة، فلا دعوة التسلط الاستعماري المصري عاقلة، ولا منهج الانعزال المصري واعٍ.

دولة القومية العربية: هي الدولة المصرية في ظل اعتماد القومية العربية كرسالتها ووجهتها الجيواستراتيجية، وهو ما يدعو له البيان القومي كحركة بناء المستقبل، في المبدأ السابع من المبادئ السبعة، مبدأ أن مصر هي قوة التوحيد المركزية، وبهذه الحالة تصبح مصر هي دولة القومية العربية، وهو كناية عن طبيعة الدولة، وكاشف عن مضمون رسالتها، وموضح لمكنون غاياتها وفلسفة حركتها، ما يشكل الدولة على الطابع العربي، وينعكس على بنية مؤسساتها وتركيب سكانها، ومن هذا المنطلق تكون دولة القومية العربية مستقلة في شخصيتها، حرة في حركتها، ثورية في غاياتها، وحدوية في رسالتها، فهي دولة الوحدة العربية لكن بحدود مصغرة، تتوسع حدودها حتى تمتد بالتوازي مع امتداد الأمة العربية.

عمر ثروت

القاهرة ٢٠١٥م